برئاسة ولي العهد

مجلس الوزراء يوافق على الاتفاقية الأمنية الخليجية لملاحقة الخارجين على القانون

المجلس ينوه بنجاح الخطة التشغيلية لموسم العمرة ويرحب بحجاج بيت الله الحرام

جدة - واس

رأس صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن عبدالعزيز آل سعود، ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع حفظه الله، الجلسة التي عقدها مجلس الوزراء بعد ظهر يوم الإثنين ١٠ ذو القعدة ١٤٣٤هـ الموافق ١٦ سبتمبر ٢٠١٣م، في قصر السلام بجدة.

وأوضح معالي وزير الثقافة والإعلام الدكتور عبدالعزيز بن محيي الدين خوجه، في بيانه لوكالة الأنباء السعودية، عقب الجلسة، أن مجلس الوزراء اطلع على تقرير عن المباحثات والمشاورات والاتصالات حول مستجدات الأوضاع في المنطقة والعالم، ومنها آخر تطورات الوضع على الساحة السورية والمواقف والمبادرات الدولية بشأنها، وشدد مجلس الوزراء على ما عبر عنه مجلس جامعة الدول العربية من تأكيد على عدم اختزال الأزمة السورية في تداعيات جريمة استخدام الأسلحة الكيماوية، مجدداً الدعوة للمجتمع الدولي بضرورة اتخاذ قرارات فاعلة لوقف القتال في سوريا فوراً، وتعزيز الدعم الدولي للمعارضة السورية لتمكينها من مواجهة هجمات النظام الذي يصب تعنته في صالح الحركات المتطرفة ويهدد الأمن الإقليمي والدولي، وتقديم الحماية للشعب السوري ومساعدته ليتمكن من الدفاع عن نفسه، وصولاً إلى نظام عادل في سوريا يحترم حقوق الشعب السوري ويحافظ على وحدة سوريا واستقرارها.

ونوه مجلس الوزراء بالبيان الصادر عن الدورة الثامنة والعشرين بعد المائة للمجلس الوزاري لدول مجلس التعاون الخليجي وما تضمنه من مواقف ثابتة لدول المجلس تجاه عدد من الأحداث على الساحة الدولية، وما عبر عنه على مستوى مستجدات العمل الخليجي المشترك، وما حققته دول المجلس من إنجازات.

وبين معاليه، أن مجلس الوزراء ناقش بعد ذلك عدداً من الموضوعات في الشأن المحلي، وتطرق إلى الدورة السابعة لسوق عكاظ، والذي انطلق تحت رعاية كريمة من خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود حفظه الله، منوهاً بما اشتمل عليه السوق من برامج وخطوات تطويرية لمختلف فعالياته.

كما تطرق إلى تقرير عن اختتام موسم العمرة وما تحقق له من نجاحات، حيث أدى أكثر من خمسة ملايين معتمر مناسك العمرة هذا العام، قدمت لهم أفضل الخدمات والتسهيلات، منوهاً بنجاح الخطة التشغيلية لموسم العمرة التي حافظت على التوازن بين أعداد المعتمرين ومشاريع التوسعة القائمة في الحرمين الشريفين وأسهمت في أداء المعتمرين لمناسكهم بيسر وسهولة، كما رحب مجلس الوزراء بحجاج بيت الله الحرام الذين بدأوا يتوافدون على الأماكن المقدسة، سائلاً الله عز وجل أن يتقبل حجهم.

وذكّر مجلس الوزراء جميع الوافدين المخالفين لنظامي الإقامة والعمل الاستفادة من تمديد مهلة التصحيح التي وجه بها خادم الحرمين الشريفين أيده الله، وتنتهي بنهاية شهر ذي الحجة ١٤٣٤هـ، حيث سيتم تطبيق العقوبات المقررة نظاماً بحق أي مخالف من الوافدين والمشغلين لهم بكل حزم ولن يكون هناك أي تهاون في ذلك.

وأفاد معالي الدكتور عبدالعزيز بن محيي الدين خوجه أن المجلس واصل إثر ذلك مناقشة جدول أعماله وأصدر القرارات التالية:

مذكرة تعاون

أولاً: وافق مجلس الوزراء على تفويض صاحب السمو الملكي رئيس مجلس إدارة دارة الملك عبدالعزيز - أو من ينيبه - بالتوقيع على مشروع مذكرة تعاون بين دارة الملك عبدالعزيز في المملكة العربية السعودية، ودارة الشيخ الدكتور سلطان القاسمي للدراسات الخليجية في الشارقة بدولة الإمارات العربية المتحدة، وفقاً للصيغة المرفقة بالقرار، ومن ثم رفع النسخة الموقعة لاستكمال الإجراءات النظامية.

اتفاقية أمنية خليجية

ثانياً: بعد الاطلاع على ما رفعه صاحب السمو الملكي وزير الداخلية، وبعد النظر في قرار مجلس الشورى رقم (٣٦/٧٩) وتاريخ ١٤٣٤/٧/١٥هـ، قرر مجلس الوزراء الموافقة على الاتفاقية الأمنية بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية التي أقرها المجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية في دورته (الثالثة والثلاثين) التي عقدت في مملكة البحرين يومي ١١و١٢/٢/١٤٣٤هـ، بالصيغة المرفقة بالقرار.

وقد أعد مرسوم ملكي بذلك.

ومن أبرز ملامح الاتفاقية:

١- تتعاون الأطراف فيما بينها لملاحقة الخارجين على القانون أو النظام، أو المطلوبين من الدول الأطراف، أياً كانت جنسياتهم، واتخاذ الإجراءات اللازمة بحقهم.

٢- تعمل كل دولة طرف على اتخاذ الإجراءات القانونية فيما يعد جريمة، وفقاً للتشريعات النافذة لديها، عند تدخل مواطنيها أو المقيمين بها في الشؤون الداخلية لأي من الدول الأطراف الأخرى.

٣- تتعاون كل دولة طرف بإحاطة الأطراف الأخرى - عند الطلب - بالمعلومات والبيانات الشخصية عن مواطني الدولة الطالبة أو المقيمين بها، في مجال اختصاصات وزارات الداخلية.

الإستراتيجية السكانية

ثالثاً: قرر مجلس الوزراء الموافقة على الإطار العام المطور للإستراتيجية السكانية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، والعمل به بصفة استرشادية، وفق ما اعتمده المجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية في دورته (الثالثة والثلاثين) التي عقدت في مملكة البحرين يومي ١١و١٢/٢/١٤٣٤هـ، وذلك بالصيغة المرفقة بالقرار.

تعاون سعودي ألماني في النقل البحري

رابعاً: وافق مجلس الوزراء على تفويض معالي وزير النقل - أو من ينيبه - بالتباحث مع الجانب الألماني في شأن مشروع اتفاقية تعاون بين حكومة المملكة العربية السعودية وحكومة جمهورية ألمانيا الاتحادية في مجال النقل البحري، في ضوء الصيغة المرفقة بالقرار والتوقيع عليه، ومن ثم رفع النسخة النهائية الموقعة لاستكمال الإجراءات النظامية.

تطوير المحاسبة الحكومية

خامساً: بعد الاطلاع على المعاملة المرفوعة من معالي رئيس ديوان المراقبة العامة في شأن النتائج والتوصيات التي توصل إليها فريق العمل المشكل لتطوير النظام المحاسبي الحكومي، قرر مجلس الوزراء الموافقة على تطبيق (دليل أهداف ومفاهيم ومعايير المحاسبة الحكومية)، المعد من قبل فريق العمل المشار إليه، وذلك وفقاً لعدد من الإجراءات، من بينها تشكيل لجنة في ديوان المراقبة العامة من المختصين من: الديوان، ووزارة المالية، ومعهد الإدارة العامة، والهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، ومن الجهات الأخرى التي ترى اللجنة مناسبة الاستعانة بها، تتولى ما يأتي:

١- اختيار عدد من الجهات الحكومية المؤهلة لتطبيق الدليل المشار إليه عليها تجريبياً، على أن تكون من ضمن الجهات المستهدفة بالتخصيص.

٢- تكليف أحد المكاتب الاستشارية المتخصصة بالإشراف على التطبيق التجريبي للدليل في الجهات المختارة، وتدريب العاملين فيها من ذوي التخصصات المالية والمحاسبية على تطبيق الأساليب العلمية والمهنية السليمة للنظام المحاسبي الحكومي المطور.

٣- وضع إستراتيجية للتطوير الدائم للنظام المحاسبي الحكومي ومتابعة تطبيقه في مرحلة التجربة، والنظر في إمكان تطبيق الدليل بالتدرج في جميع الجهات الحكومية الأخرى بعد المرحلة التجريبية.

تعيينات

سادساً: وافق مجلس الوزراء على تعيينات بالمرتبتين الخامسة عشرة والرابعة عشرة ووظيفتي (سفير) و(وزير مفوض)، وذلك على النحو التالي:

١- تعيين سلطان بن عبدالله بن عبدالرحمن الصائغ، على وظيفة (سفير) بوزارة الخارجية.

٢- تعيين دهام بن عواد بن مشفي الدهام، على وظيفة (سفير) بوزارة الخارجية.

٣- تعيين المهندس إبراهيم بن عبدالله بن إبراهيم العبدالكريم، على وظيفة (مستشار للشؤون الفنية) بالمرتبة الخامسة عشرة بوزارة التربية والتعليم.

٤- تعيين الدكتور خالد بن محمد بن عبدالله البتال، على وظيفة (أمين عام لجنة التدريب والابتعاث) بالمرتبة الخامسة عشرة بوزارة الخدمة المدنية.

٥- تعيين عبدالخالق بن راشد بن عبدالخالق بن رافعة، على وظيفة (وزير مفوض) بوزارة الخارجية.

٦- تعيين سعود بن سعد بن محمد الرشود، على وظيفة (مدير عام المتابعة) بالمرتبة الرابعة عشرة بوزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد.

٧- تعيين صالح بن عبدالله بن علي المقبل، على وظيفة (مدير عام مكتب الرئيس) بالمرتبة الرابعة عشرة بديوان المظالم.

موضوعات عامة

كما ناقش مجلس الوزراء عدداً من الموضوعات العامة المدرجة على جدول أعماله، ومن بينها تقارير سنوية لوزارة الشؤون الاجتماعية، والمؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني، عن أعوام مالية سابقة، وقد أحاط المجلس علماً بما ورد في التقارير السنوية المشار إليها، ووجه حيالها بما رآه.